Reconstructing the Islamic Market through Shared Economic Capabilities Theory: An Applied Model in the Member States of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU)

Seidi Mouhamed Oukpedjo[1]

Science Step Journal / SSJ

2026/Volume 4 - Issue 14

To cite this article: Houkpedjo, S. M.(2026). Reconstructing the Islamic Market through Shared Economic Capabilities Theory: An Applied Model in the Member States of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU). Science Step Journal, 4(14). ISSN: 3009-500X. https://doi.org/10.5281/zenodo.22118809

Abstract

Islamic economics has demonstrated significant practical achievements, especially in Islamic finance through the development of Shariah-compliant financial instruments. Despite these advances, existing scholarship continues to reveal a persistent gap between theoretical conceptualizations and their practical implementation. Moreover, limited attention has been devoted to integrating indigenous economic practices into Islamic economic thought, particularly in West African countries. This study addresses this gap by proposing a theoretical and methodological framework that bridges Islamic economic principles with local systems of production, consumption, and distribution. Adopting a descriptive and analytical approach, the research develops the Shared Economic Capabilities Theory, a conceptual model grounded in both the operational experience of Islamic financial institutions and the long-established traditions of economic cooperation practiced by local communities in the member states of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU). The proposed framework offers an applied model for reconstructing the Islamic market by aligning Islamic economic principles with local socioeconomic realities, thereby contributing to a more context-sensitive and operationally viable approach to Islamic economic development.

Keywords: Economy, Islam, Capabilities, Regulation, Market.

[1] Headmaster, Najmul Huda Academy for Islamic Studies and Vocational Training, BP: 04, Tchamba, Togo
aboubaba8@gmail.com

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

نظرية القدرات الاقتصادية المشتركة وإعادة بناء السوق الإسلامي: نموذج تطبيقي في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

أوكيجو سيدمحمد (مالم كاولو)

ملخص

الاقتصاد الإسلامي نظام حقق نجاحات عملية في المالية بعقوده المسمات وغيرها مما كثر فيه الدراسات العلمية السابقة. ومع كل هذا فما زال معزم البحوث والدراسات السابقة التي اطلعنا عليها في الاقتصاد الإسلامي يواجه إشكالية التوافق بين فكرية التنظير في عموم الاقتصاد وعملية التطبيق في خصوص التمويل، إلى جانب إهمال جانب اندماج أساليب الاقتصاد المحلي في برنامج البحوث الاقتصاد الإسلامي خاصة في دول الأفريقية الغربية. وهذا البحث في منهج الوصفي والتجريبي جاء مقترحا لحلول اشكالية الفجوة بين التنظير والتطبيق لشكليات المتوافقة مع واقع إنتاج واستهلاك وتوزيع السلعة والخدمة الاقتصادية. فنظرية قدرات الاقتصاد التشاركي فكرة استدلالية من تطبيقات عملية في المؤسسات الاقتصاد المالية الإسلامية، والتعاون الاقتصادي والمالي عند الشعوب المحلين في دول الأفريقية الغربية.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد، الإسلام، القدرات، تنظيم، السوق.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المقدمة

المجتمعات البشرية بغض النظر عن انتسابها الحضاري تميل كلها طبيعيا إلى الثقافة الخاصة. والثقافة بصفتها العمومية' تميز الكائن الطبيعي للجنس البشري. وهذه الحالة تبعث إلي العالم المتعدد ضروري الإظهار في النظام اليومي التبادلي، بمعناه الكامل' أي الحواري' والتقسيمي' والتبادل التضامني.

فالثقافة ليست إذا بالكمية إنما هي الوصفية. فهي كالحضارة تعكس جسما جماعيا معتبرة كليا. فهي تشمل عدة مظاهر لهذا الجسم (الاقتصادي، السياسي، الجنسي، أو الديني). ولكن ليس حاصل الإجمال الحسابي لكون كل هذه المظاهر تتداخل في البعض لتكون الوحدة المتكاملة الوحيدة التي تعطي المعني.

وهذه الوحدة والتي هي أدني أوصافها ليست الجامدة بل هي النشطة، والمتطورة، وضعت لتدوم وتتحول. قال تعالى **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** الحجرات: ١٣

فهذه صفة الثقافة التي تجعل انفتاح مختلف الثقافات على بعضها البعض شرط أساسي في التوازن الاجتماعي، المتميز بالاحترام والتعارف المتبادل للفروق في إثبات الهوية الحامي لمصالح الشخصية والجماعية.

هذا لأن الجنس البشري علي مستواه الشخصي والشعبي منوط بكرامته الإنسانية تأهله لحمل المسئولية في حماية المصالح.

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً الإسراء: ٧٠

ومعناه أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نصيب في سد الفراغ في بناء نظام العالمي، في جميع مراتبه في تكوين مجموعة الوصفية والكمية ذات العدالة الاجتماعية التي تحترم دور كل الثقافات في المجتمعات الاجتماعية والاقتصادي المتوازنة إذا التزمت بالهدى الفطري في حماية النفوس والأموال.

والمجتمعات المحلية وخاصة في أفريقيا وآسيا بالرغم من تخلفها عن المجتمعات الغربية الليبرالية في تقديم المقترحات الرسمية لحلول المشاكل الاقتصادية الدولية لأسباب التنافس وتأكيد الثقافي، مليئة بالقيم الاقتصادية لها فوائد عائدة على النظام الاقتصادي العالمي لما لها من عناصر التمويل، والاقتصاد المبنية علي أسس التعاون والتضامن العادل المتوازن.

وهذا ما ينبني عليه التمويل المحلي الأصغر والتمويل الإسلامي الشرعي. واعتمادا على أساس الاحترام المتبادل ولوضع الإطار المناسب للتبادل والبحث، ينبغي للباحث أن يكون له الاهتمام بفقه قضايا الواقع ربطا بين النص الشرعي، والسياق العملي في المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية. ولا شك أن التشريع الإسلامي نظام وحيد في لياقة إصلاح الأنظمة المحلية المالية العادلة الفطرية.

وعليه نعرض بعض نماذج أنشطة الاقتصادية المحلية طلبا لمواطن التوافق مع الاقتصاد والتمويل الإسلامي، لتسهيل أسلمة هذه المعاملات في تقرير شرعي، يقوم به علماء الإسلام ورجال الأعمال والمؤسسات والحكومات، في كل مناطق معمورة سعيا لتحقيق مصالح العامة والخاصة للأفراد والمجتمعات.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وقد قيل حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله. فإذا كانت رعاية مصالح العباد في الدنيا والآخرة هي غاية شرع الله الذي هو خطاب الله للمكلفين، فإن مقاصد الشريعة تحقق المصالح بحفظ الدين، والنفس' والنسل' والعرض. وبهذا تحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في ميزان العدل الذي رفع الله به السماوات وبسط به الأرض.

السياق والتبرير

Context and justification

كل شخص ككل مجتمع في مسئوليته عن طلب الوسائل لبقائه 'وحفاظ على مصلحته في تضمين لنفسه الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لرفاهيته.

فسلامة الجسم 'والنفس والروح والمال الكافي لسد فراغ الحاجات 'والمسكن المريح، والكرامة الإنسانية' من المتطلبات الضرورية الأولوية اللازمة لتحقيق رفاهية الحياة الشخصية والاجتماعية التي تسعى الشريعة إلى حفظها.

وعلى هذا الأساس قامت كل طوائف البشرية بفطرتها في مختلف الحضارات بتطوير أنظمة التعامل المناسبة لحياتها الثقافية في التعاون الاقتصادي.

وهكذا أسست الطوائف المحلية القديمة في جميع المناطق الأفريقية نظام اقتصادها على أسس التعاون والتضامن الاجتماعي في إعطاء الأشخاص حق ملكية الفردية في رعاية ملكيات الجماعية. فمختلف النشاطات الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع، والاستهلاك تتم في دائرة العمل الفردي والجماعي في احترام النظام التسلسلي للمسئولية.

ولما لهذه الأنظمة شيء من التوافق في الأهداف والممارسة المشتركة التعاونية والتضامنية في كل مجالات الاقتصادية مع نظام الإسلامي للمعاملات المالية والاقتصادية سنناول شيئا من النماذج في التعاون الاقتصادي المحلي بالذكر، لنصبها في قالب التعاون الاقتصادي الإسلامي للتمهيد الطريق للتحول نحو الاقتصاد الإسلامي في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب الأفريقي.

دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب الأفريقي

WAEMU West african econmic and monetary union countries

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) تأسست في 10 يناير 1994م في داكار، ومقره الآن في عاصمة بركينا فاسو واغادوغو. ويسعى التحاد إلى تحقيق هدف التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في سوق مفتوحة. والدول الأعضاء هي:

1- بنين
2- بوركينا فاسو
3- ساحل العاج
4- غينيا بيساو

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

5- مالي
6- النيجر
7- السنغال
8- توغو

الأسس الثقافية والاجتماعية لتنظيم سوق الاقتصاد الإسلامي

The cultural and social foundations of islamic market regulation

"النشاطات الاقتصادية في المجتمعات المحلية تعتمد على التعاون، والتضامن والتكافل الاجتماعي في كل مجال الانتاج والاستهلاك والتوزيع.

ففي الزراعة التي هي النشاط الأساسي للاقتصاد المحلي في أفريقيا الغربية مثلا تلتقي أعضاء الطوائف المجتمعات تجمعها المصالح والأهداف الخاصة والعامة، في استملاك المزارع الجماعية والأسرية بجانب مزارع الخاصة، الاستملاك الذي يبدأ من وحدة الأسرة إلى كل المجتمع.

والعمل الجماعي في مزرعة الجماعية والمزارع الفردية ينقص من العقبات الاقتصادية التي قد يواجهها الأفراد لو تركوا بمفردهم.

فرب الأسرة كسيد الحي أو القرية مسئول عن إدارة المزرعة وله أن يوزع المنتجات على الأعضاء حسب حاجاتهم. ومعناه أن التوزيع لا يعتمد فقط على قوة المشاركة في الإنتاج، ومكانة الاجتماعية بل على الحاجات الضرورية لأعضاء.

ونظام التعاون الاقتصادي يمتد من الوحدات الأسرية إلى الجمعيات، والشبكات المكونة من الأفراد التي تملك ولو أدنى القدرات للتحقيق إنتاج الجماعي المنتهي بالتمليك الفردي.

فالنساء في عمل الجماعي ينشرن البذور ويعدن الطعام، حين يزرع الرجال، والصغار وكبار السن يجمعون أشياء الصغيرة. وعبرة بميل الإنساني إلى أشباهه تجتمع بعض الجماعات على أساس قوة البدنية ومكانة الاجتماعية وسنوات العمرية ومستويات العلمية والحاجات المشتركة وغير ذلك لينشئوا المزارع العامة والخاصة لسد الفراغ الاقتصادي خاص في المجتمع كشراء آلات الانتاج الزراعي على سبيل المثال.

وبعكس الأنظمة السالفة الذكر فإن هذا النظام يتطلب أن يكون واحد منهم من ذوي الحاجة والكفاءة الانتاجية المطلوبة ما يعطيه الحق توسعة المزرعة أكثر من مسافة محددة.

وإذا أصبح أحد أعضاء محتاجا كأن يصيبه المرض، أو الحريق، أو السرقة أو العجز، فإنه يصبح له حق لدعم الجماعي يعطيه حق أن ينادي كل أعضاء الجمعية أن يعملوا له في مزرعة الإغاثة التأمين. وفي هذا الحال يعفى عن كل تكاليف العمل، حتى الطعام الذي يتناوله

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

العمال يكون في حساب الجماعة. والنافذة الأخرى من التعاون الاقتصادي في تعاون المصاهرة يطلب فيه الصهر من ختنه المساعدة الزراعية أو عمل اقتصادي ما، فيشارك في العمل معظم أقرباء الختن فيأتي الصهر بالأطعمة أما اللهو والطبل فيأتي به الختن ليشجع العمال. ولما كان أمير الطائفة أو القرية هو المسئول عنها، وهو الذي يسعى لمصلحة أهلها فإن مسئولية ثروات العامة يكون في يده، ومزرعته شأن القرية كلها. وهذا التعاون الاقتصادي لا يتوقف على الأعمال الزراعية فحسب، بل تتوسع دائرته إلى غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وعلى هذا الروح التعاوني تبني اقتصاد المحلي الأصلي وخاصة في الغرب الأفريقي. وفي المعاملات المالية يظهر التعاون التشاركي في جمع وتأمين المال الدوراني المتوازن حيث يتفق الأعضاء على مساهمة في جمع المبلغ المتفق عليه لتمويل مهن الجانية للدخل للأعضاء. ففي هذا يستوجب على كل عضو في دورة الجمع أن يأتي بسهمه وللقادر أن يأتي بأكثر من سهم، ليأخذ كل عضو نصيبه مما يجمع كل الأعضاء. وحق كل عضو يناسب الأسهم التي يأتي بها في مجموع الراجع إلى كل عضو من أعضاء.

وأخذ المجموع المالي يكون الدوراني، عضو بعد عضو على حسب ما يتفقون عليه، أسبوعيا أو شهريا.

و يجدر بنا أن نذكر أن بإمكان العضو الذي يجد نفسه في الحاجة أن يعجل حقه في الأخذ بعد إذن من له دور في أخذ المال بدون عقوبة التقديم أو تأخير في أخذ المال وسداد الدين، وله أيضا أن يسلف مبلغا من مجموع المالي و سداده قبل موعد أخذ صاحب الدور' ويسدد الدين بدون الفائدة. وعلى هذا الأساس نفهم أن الثقافة التمويل الاقتصادي في المجتمعات المحلية في المنطقة على روح التعاون المالي في الحصول على النقد والسلعة والخدمة. فقرب هذا النظام التعاوني في الاقتصاد المحلي إلى روح التعاون والعدالة الإسلامية في الانتاج والاستهلاك أصل ثقافي واجتماعي واقتصادي فطري يمهد الطريق للتحول للاقتصاد الإسلامي في المنطقة[2].

الأسس التشريعية لتنظيم سوق الاقتصاد الإسلامي

The législatives foundations of islamic market regulation

إذا كان الاقتصاد هو "النشاط البشري الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات"[1]

فإنه لا ينفك أن يكون مصلحته في المجتمع ضروري. فالشريعة الإسلامية التي هي خطاب الله للمكلفين، والتي لها غاية رعاية مصالح العباد في الدنيا والآخرة جعلت حفظ المال مقصد من مقاصدها العامة.

يقول الإمام الشاطبي – رحمه الله – : "إذا ثبت أن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدنيوية، وذلك على وجه لا يختل لها به نظام، لا بحسب الكل ولا بحسب الجزء، وسواء في ذلك ما كان من قبيل الضروريات أو الحاجيات أو التحسينات، فلا بد أن يكون وضعها على ذلك الوجه أبدياً وكلياً وعاماً في جميع أنواع التكاليف والمكلفين وجميع الأحوال، وكذلك وجدنا الأمر فيها والحمد لله[3]".

[2] قحف، م (1999) الاقتصاد *الإسلامي علما ونظاما* دار الفكر، دمشق

[3] النابلسي، م. (2012) مقاصد *الشريعة الدكتور المحاضرة العلمية*

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

ويقول الشيخ ابن القيم أيضا: (إن الشريعة الإسلامية مبناها وأساسها على الحِكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، وحِكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل[4].

فالعدل الذي ينبني على أساسه الشريعة الإسلامية يستوجب العمل بمقتضاه في المعاملات المالية والنشاطات الاقتصادية. وتحقيق هذه المصلحة في مجال التخطيط والتطبيق غير ممكن إلا مع رعاية قدرات العامل الاقتصادي في الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع والتمويل، لأنها إن عملت أو استعملت فوق طاقتها خرجت عن العدل وما خرج عن العدل دخل في الجور المسبب لفقد التوازن في كل من الانتاج والاستهلاك والتوزيع الاقتصادي والمسبب بدوره لأزمات الاجتماعية الاقتصادية والمالية معا.

ولهذا لا بد في تطبيق اقتصاد القدرات المشتركة من العمل بقاعدة " الضرورات تقدر بقدرها". فإذا كانت المقاصد العامة الشرعية من الضروريات التي لا تتحقق مصالح العامة والخاصة للأمة إلا بها، فلا بد للاقتصاد الإسلامي أن تقدر لها قدرها فكرا وعملا. وهذا ما يظهر شمولية الاقتصاد الإسلامي لقدرته في حفظ الدين والحياة والنفس والعرض والمال نظريا وتطبيقيا.

وتقدير هذه الضروريات في عملية الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع يسمو بأهداف الاقتصاد من المادية الممسكة التالفة إلى الروحية الأخلاقية المخلفة ويغير مسار التحليل والتخطيط والتنفيذ من المنفعة الفردية الجشعة المحتقرة إلى المصلحة العامة المنفقة المتوازنة.

وهذا ما يحتاج إليه مجتمعاتنا المحلية، بدلا من النظام الرأسمالي لا يعترف للعامل حقه ولا يقدر له قدره في رأسمالية العملية، بل يحكم عليه بحكم ملكيته للرأس المالي النقدي ليصيره عاملا فاقدا فقيرا لفقده ملكية النقدية. ولهذا يتوجب على السوق التزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق مقاصدها، والابتعاد عما يخالفها في كل من التخطيط والتنفيذ.

الأسس القانونية الاقتصاد الإسلامي في المنطقة

The legals foundations of islamic market regulation

إن سياسة الأعمال لدول ساحة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب الأفريقي UEMOA قد تبنت عن طريق منظمة تنظيم حقوق الأعمال في أفريقيا الموحد، المتعلق بحقوق الشركات التعاونية يوم 15 ديسمبر 2010 في لومي عاصمة جمهورية توغو[5]".

على مستوى التنظيمي إنه جلي أن منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب الأفريقي تملك دائرة التنظيمية الواسعة والكافية لاستقبال الاقتصاد والتمويل الإسلامي. ولهذا التنظيم المسؤول عن الرقابة والأعمال عدة مواصفات والآليات في السوق المالي ما يوافق مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي. أما ما يتعلق بالتنظيم القانوني فهناك بعض مواطن التي تتطلب الإصلاحات لبيان بعض النقاط التقنية والأخلاقية تتيح للتمويل الإسلامي فرصة التطور في المنطقة بكل أمان.

[4] نفس المصدر

[5] Acte uniforme de l'OHADA

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الأسس التمويلية لاقتصاد القدرات الإسلامي

The finacials foundations of islamic market regulation

التمويل الإسلامي جزء من اقتصاده المبني علي أسس الشريعة الإسلامية السمحة، مصدرها الكتاب، والسنة، والإجماع والقياس. والاقتصاد الإسلامي كما عرفة الأمير الدكتور محمد الفيصل «علم وسائل استعمال الإنسان لما استخلف فيه لسد حاجاته الدنيوية حسب منهج شرعي محدد[6]". فالمعاملات المالية رابع مقاصد الشريعة، وهذه المعاملات منها النصية الثابتة الواضحة لا تعبث بها يد وهي ظاهرة في تحريم الربي والغرر والغش وبيع المحرم. وثوابت الشريعة في المعاملات المالية محدودة، أما الغالبية فعمادها تراث الفقهي يدخل فيه الاجتهاد، والنقاش والجدل.

وهي قابلة للتطور حسب الزمان، والمكان، والحال مع المعرفة أن الإباحة أصل فيها حتى يثبت دليل التحريم. وعليه وعلى أساس المبدأ التقريري يقر الشارع – على أساس القاعدة – العادة المحكمة، المعاملات الاقتصادية الثقافية المحلية المتوافقة مع التشريع الإسلامي.

"والتمويل في الأساس مأخوذ من المال، والمال في الاصطلاح الشرعي أعم من النقود أو الذهب والفضة ويشمل الأشياء التي يجوز الانتفاع بها، ولها قيمة لدى الناس.

أما التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، الذي يمكن أن يقال عنه عبارة "عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض[7]."

له المبادئ الأساسية الأخلاقية والشرعية تحمي روح التعان الاقتصادي من الفساد الأخلاقي الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى هذا التعاون والتعاضد يعتمد اقتصاد الإسلامي وتمويله، خصوصا في تقديره لأدني القدرات البشرية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وعليه ندرك أن هذا التمويل هو المناسب لفطرة الاقتصادية لهذه المجتمعات المحلية أفرادا ومنظمات وحكومات. وعلى هذا الأساس لا بد من إعداد الكوادر في المجال المالية الإسلامية، للقيام بمرافعات لدي الحكومات والبنوك المركزية ورجال القانون والأعمال لقيام بتطوير مبادئ التمويل الإسلامي في المنطقة، بدايتا برعاية المبادئ في سوق الشبكة.

"تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف مواردها في أوجه الاستثمار المختلفة وفقا للشريعة الإسلامية وإعمار الأرض وذلك من خلال تطبيق أساليب التمويل الإسلامية (كالمرابحة، المشاركة ، السلم ، الإجارة ، الاستصناع .. الخ)

وتحكم عملية توظيف الأموال مراعاة الأهداف التالية:

- تحقيق عوائد مرتفعة لأصحاب الودائع؛

[6] قحف، م (1999) الاقتصاد *الإسلامي علما ونظاما* دار الفكر، دمشق

[7] الدكتور قنطقجي، م. (2010) *صناعة التمويل الإسلامي* مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، عمان الأردن

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- المحافظة على سيولة نقدية لمواجهة طلبات السحب؛
- تقليل مخاطر الاستثمار[8].

الأسس التنظيرية

The theoreticals foundations

إلى حد اليوم، تمركزت محاولات الباحثين على بيان الأسلوب المثالي للاقتصاد الإسلامي، والفرق بينه وبين الاشتراكية والرأسمالية، ولماذا له امكانية النجاح في تحقيق الأهداف الإنسانية.

فالآن كل مجالات النظام المثالي للاقتصاد الإسلامي قد تمت المزاولة. ولكن الاقتصاد والمالية الإسلامية على أساس النظري التجريبي لم يتطور بعد.

ولأهمية التفكير التنظيري التجريبي في المستويات العلمية والعملية لتحول نحو الاقتصاد الإسلامي في المجتمعات المحلية للمنطقة، لا بد أن نبني عملنا على الأساس التنظيري يصب معاملات التعاون الاقتصادي المحلي في قالب الاقتصاد الإسلامي، ويسهل عملية التطبيق والمساهمة في الأسواق المشتركة للاقتصاد الإسلامي العالمي. وعليه نري أن النظرية المناسبة لهذا النظام الإسلامي التطبيقي والذي له أهلية في تجهيز النظام بنماذج التطبيقية الملائمة لمتطلبات العصر والموافقة لتعاليم الإسلامية الاجتماعية والاقتصادية السمحة هي ما نسميه بنظرية القدرات الاقتصادية المشتركة، لما لها من مزايا التأصيل والتخريج والتنزيل.

مفهوم نظرية القدرات

Capability approach

"القدرات الاقتصادية هي الإمكانيات المتوفرة في مختلف الموارد التي تكوّن المجموع الأساسي في النّشاط الاقتصادي من البشر والموارد الطبيعية والمالية، على المستوى الفكري التنظيري والعملي التطبيقي.

فكل الموارد الطبيعة والبشرية والمالية التي لا بد منها في تسيير عجلة الاقتصاد حاملة لإمكانيات المتعددة تأهلها للإسهام في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعددة، ولها دور فعال في تحقيق المصالح العامة والخاصة الضرورية والحاجيات والتحسينية بكل مجالات الاقتصاد في الإنتاج والاستهلاك والتداول والتوزيع والخدمة. فما تقدمه هذه الموارد في هذه مجالات هي قدراتها الاقتصادية، التي يدور حولها فكرة التنظير في اقتصاد القدرات المشتركة[9]".

أنواع القدرات الاقتصادية في النظرية

Economic capabilities in the approach

[8] الكردي، أ. *المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي*

[9] أوكيجو، س. (2018) *نظرية القدرات بين فكرية التنظير وعملية التطبيق* مكتبة ديكيني للنشر توغو

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

"إن المتتبع للنّشاطات الاقتصادية في كل مجالاتها -وخاصة فيما يتعلق بالموارد -يدرك أنها غالب ما تتكون من الطبيعية ذات الوجود المجسد والمبلور، ويطلق عليها نظريا بالقدرات الاقتصادية المجسدة أو المبلورة. وهذه القدرات الكامنة في الموارد الطبيعة تلعب الدور الاقتصادي المناسب لطبيعتها في حدود بيئتها الزمنية وساحتها الأفقية. قال تعالى **"وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر"**

وهناك القدرات الاقتصادية الظاهرة في الإنسان تكاد تكون الخاصة به.

فهذه القدرات لها انطلاقة الفكرية والتقنية في كيانه الذاتي تهيئه للقيام بمهمة الإنتاج والاستغلال والاستهلاك والخدمة والتداول والتبادل والتكافل والتوزيع. وهي القدرات الذاتية فيه، تخرجه من صفة المورد من موارد الطبيعية الاقتصادية غريزية الانفعال، إلى المورد البشري له القدرة الاقتصادية المضمرة الفاعلة والواعية ذات المسئولية الاقتصادية علميا وتقنيا. فقدرته على القيام بهذا المهام الاقتصادي مضمرة فيه، وهي ظاهرة في مجال الاقتصاد على مستوى التخطيط والتنفيذ العلمي والتقني.

وهذه التي استحق بها خلافة الأرض قال تعالى"**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه". وقال تعالى " وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ".** والاقتصاد الإسلامي يعترف بالقدرات الروحية في كل مجالات الحياة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن القدرات التي تسير حيات الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام هي القدرات المجسدة، والقدرات المضمرة، والقدرات الروحية[10]".

خصائص القدرات الاقتصادية المشتركة في النظرية

Characteristics of shared economic capabilies in approach

ونظرا لأهمية استخدام الموارد المحددة في السعي إلى تحقيق هدف الإيجابي والمعياري في استعانة بآلية التصفية والتحفيز والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتمويل، لا بد من تقدير قدرات الموارد الاقتصادية في تخطيط وتطبيق الأنشطة الاقتصادية، برعاية خصائص القدرات الاقتصادية التالية:

1 -خصائص القدرات الاقتصادية الأصيلة الذاتية؛

2 -خصائص القدرات الاقتصادية المكتسبة الخارجية؛

3 -وخصائص القدرات الاقتصادية التضامنية.

" فطبيعة الخاصة الأولى في القدرات يقال لها الذاتية لأنها أصيلة وثابتة وغير قابلة للتغيير ولأنها خاصة الهوية الاقتصادية للمورد، وهي خاصة الغالبة في القدرات الاقتصادية المجسدة.

[10] نفس المصدر

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

فالمعدن يبقى في كل حال معدن ولا يخرج عن كونه المورد الطبيعي في الاصطلاح الاقتصادي ولكنه قابل لبعض تغييرات لتوافق حاجات القدرات الخارجية المكتسبة من المجانبة الاجتماعية والاقتصادية مع الغير، في مثل تغيير المعدن إلى الحلي أو النقد. وهذا الذي يحدد قدرة الإنتاج والاستهلاك للمعدن في مستواه البدائي والصناعي.

أما خاصة القدرات الخارجية، فهي الخاصة المكتسبة من البيئة الطبيعية والاجتماعية، والقابلة للتغيير والتجديد فهي مرتبطة أشد ارتباط بالأولى التي هي مصدرها. وهي أقرب إلى الوصف بالقدرات الاقتصادية المضمرة لأنها عبارة عن قدرة الإنسانية الخاصة في هويته الاقتصادية فيما يتعلق بالفن والتقنية والهندسة في الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع والتمويل.

أما الخاصة الثالثة، فهي خاصة التضامن التي تحدد نوعية العلاقات بين العاملين في مجال الاقتصاد وهي التي تكسب كل الموارد قدرتها في التفاعل مع غيرها ليتم عملية التضامن والتكافل بين العمال في النشاط الاقتصادي. وهذه الخاصة أقرب ما تكون إلى التكافل الاجتماعي والتي تلعب دور الأخلاقي والروحي في المجال[11]".

الأسس الاستراتيجية لسوق القدرات الاقتصادية الإسلامية المشتركة

Strategic capabilities of islamic sharing market

" إن استراتيجية النشاط التنظيمي للسوق في نظرية القدرات في مرتبة الأولى يتطلب دراسة وتحليل كل الموارد الاقتصادية يحتاج إليها عملية التبادل في سلسلة سوق القدرات الاقتصادية. وهذا في تشخيص قدرات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات والمجتمعات والمنظمات والمصارف وحتى الحكومات وتسجيلها في سجل القدرات ليكون أصحابها أعضاء قطاع الخاص بقدرات تعطيهم القوة الشرائية في سوق القدرات العامة، يصبحون بذلك أصحاب الحق في التصرف في السلعة والخدمة حسب قدراتهم الاقتصادية إنتاجا واستهلاكا حالا وقرضا. وتشخيص القدرات الاقتصادية للأفراد والمجتمعات والحكومات لا تتوقف على المؤشرات التقليدية التي تهتم فقط بأرقام الإحصائيات، بل تتجاوزها إلى اعتناء بالمؤشرات الداخلية القيمية والروحية بآليات علم قياس المؤشرات. وبعد ذلك يأتي مرتبة التخطيط الاستراتيجي لا بد فيه من رعاية مواطن القوة والضعف والفرص والتهديد في تحديد الأهداف ووضع السياسات والقوانين الملائمة لهذه الأهداف في إدارة خزينة العامة للقدرات الاقتصادية في سوق القدرات، حسب العمل والحاجة للوصول إلى مرحلة التنفيذ وإدارة السوق وفق الخطط الاستراتيجية وتقسيم السوق على نظام وحدات القطاعات المتوفرة والتي هي:

- وحدة قطاع الإنتاج؛
- وحدة قطاع الاستهلاك؛
- وحدة قطاع الخدمة؛
- وحدة قطاع التمويل والسيولة، سواء في القطاع أو الخاص.

[11] نفس المصدر

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وكل هذا يتم في متابعة ومراقبة دقيقة من قبل ولي الأمر في رعاية التوزيع العادل للقدرات وفق الحاجات والمصالح الاقتصادية العامة والخاصة. وبهذا التنظيم يحصل المنتج على قدر من القوة الشرائية تمكنه من الاستثمار في إنتاج السلعة التي تحتاج إليها المجتمع الاقتصادي المستهلك في السوق ليكون هو المستثمر والمستثمر فيه حيث يكون له القدرة في الانتاج للسوق والاستهلاك من السوق على حد سواء.

وهذا يعتمد على آلات التحليلية الآتية:

1- آلة تحليل الموارد الاقتصادية الطبيعية في القدرات المجسدة الذاتية ذات الخصائص الراعية لسلطة الوقت والساحة في البيئة الإيكولوجية والجغرافية؛
2- آلة تحليل الموارد الاقتصادية البشرية في القدرات المضمرة لها الاهتمام بالنشاطات العلمية والتقنية الخاصة بالإنسان في نشاطاته الاقتصادية؛
3- آلة تحليل خصائص التضامن والتآلف لكل من الموارد البشرية والطبيعية تسعى في دراسة حالات الانسان الاقتصادي في علاقته مع البيئة الاقتصادية الايكولوجية والاجتماعية؛
4- وآلة تحليل لكل من القوة والضعف والفرص والتهديد للمشاريع في السوق. وهذه الآلة الأخيرة في النظرية، تختلف عنها في الاقتصاد التقليدي لأنها تحترم ضوابط الأخلاقية والروحية في الدراسة[12]".

وعليه فلا بد من رعاية أساسيات القدرات في التحليل والتخطيط حسب الحقائق الآتية:

–" كل حلقة في سلسة النشاط والموارد الاقتصادية حاملة للقدرات الأساسية المتعددة، صالحة لسد الثغرة من حاجات الاقتصادية المحلية والدولية في الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع؛

–لا بد في تبادل القدرات الاقتصادية الذاتية من التوازن المتعدد والانسجام بين المجتمعات والبيئات الاقتصادية؛

–القدرات الاقتصادية المادية والمعنوية ذات الطاقات المحددة وصفا وكمية في تبادل القدرات مع غيرها؛

–لكل مكون من مكونات سلسلة النشاط الاقتصادي حقوق وواجبات أو قدرات التي تعطي والتي تأخذ في السلسلة لا بد منها في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية والاقتصادي

[12] أوكبيجو، س. (2019) *استراتيجية القدرات الاقتصادية*. الفلاح للنشر

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وهذا ما يوفر للسوق أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل مثل الأوراق المالية وصناديق الاستثماركما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة بالسلعة والخدمة وتسييل السلعة والخدمة.

رسم تنظيم سوق القدرات الاقتصادية الإسلامية[13]

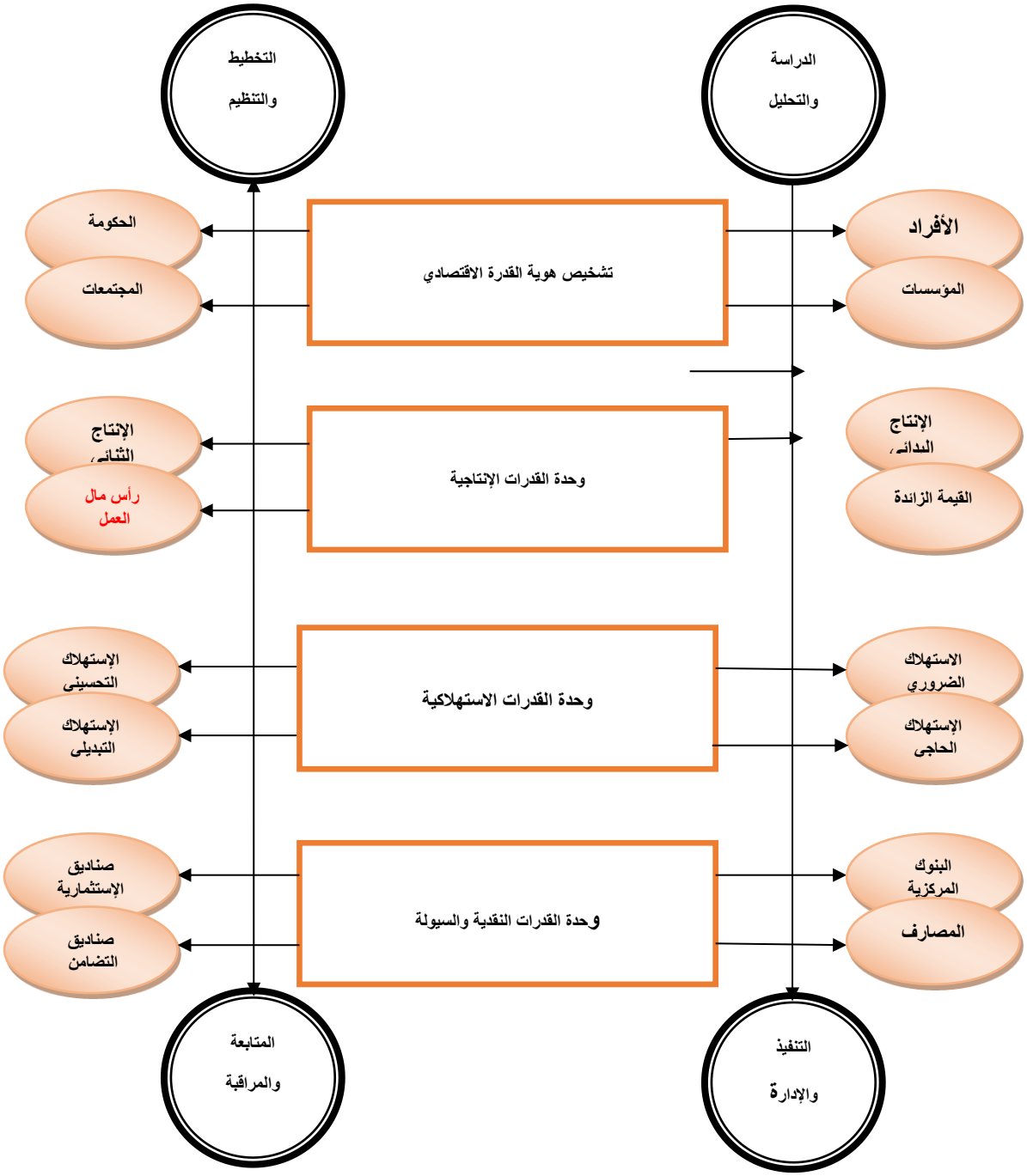

[13] نفس المصدر

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

رسم القدرات التطبيقية للسوق[14]

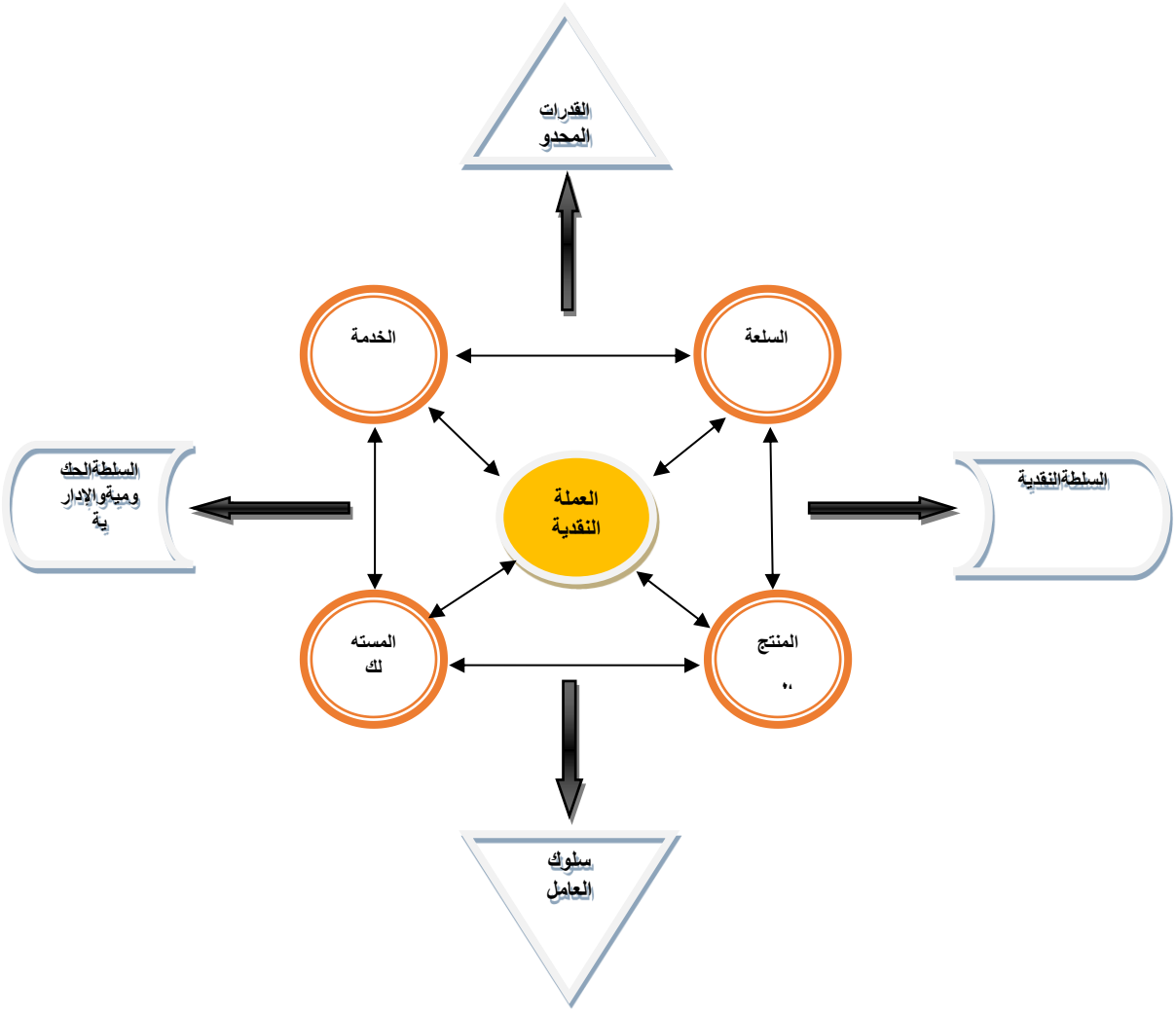

[14] نفس المصدر

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

فلسفة سوق القدرات

Capability market philosophy

" فسلسلة سوق القدرات لها الطبيعة النشطة والمنشطة حيث تسجل الشخصيات في سجل الأعضاء لتعطيهم القدرات الاقتصادية المنشطة لبعضها بعض. فالعضو الذي يسجل في السوق يحصل على «القرض الذي ينشط الاستهلاك، والاستهلاك بدوره ينشط الانتاج، ويقوم الانتاج بتنشيط الاستثمار، والاستثمار ينشط المبادرات والثراء، والمبادرات تنشط قدرات الشراء والقدرات الشرائية تنشط قضاء الديون والملائة[15] ». وبهذا يكون التبادل في هذه الأنشطة عبر إنشاء رأس المال الأدنى للاستثمار للكل CMIT[16] الذي يعطي جميع أعضاء المجتمع أفرادا ومؤسسات حق الاستثمار الذي هو الصارم البتار للفقر.

وعليه لا بد من توفير شرطين الأساسيين لنجاح الاستثمار في السوق حيث حسن اختيار المستثمر فيه والمستثمر به."[17]

خطط تسجيل القدرات الاقتصادية

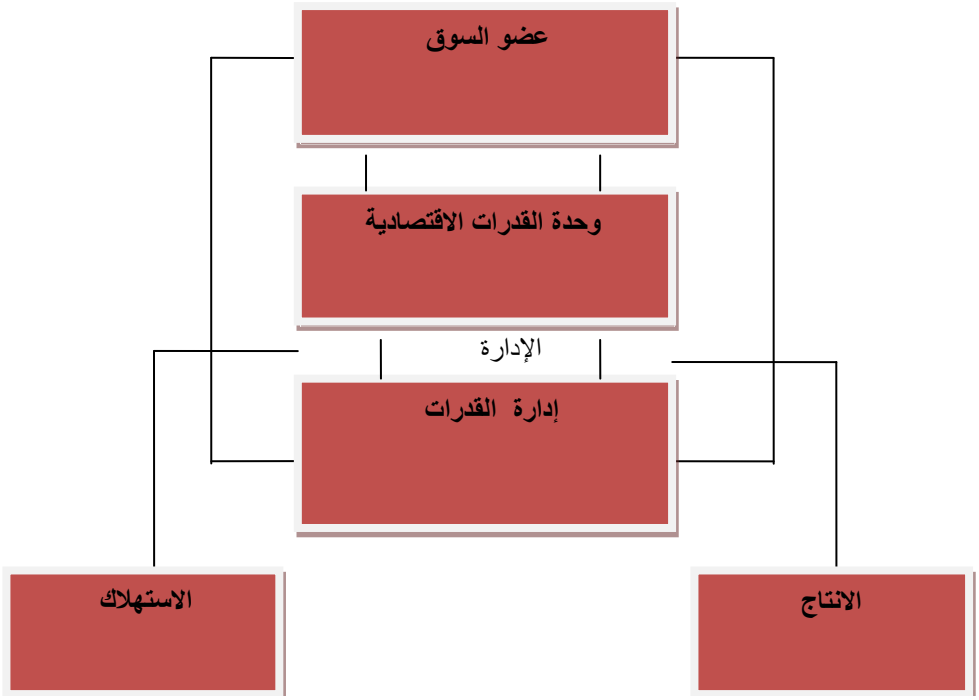

[15] SAMA Essohanam Ecole de la solvabilité de l'économie sociale

[16] SAMA Esso Hanam Capital minimal d'investissement pour tous ReDeMaRe

[17] أوكيجو، س. (2018) *نظرية القدرات بين فكرية التنظير وعملية التطبيق* مكتبة ديكيني للنشر توغو

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

والرأس المال الأدنى للاستثمار للكل، الذي يحصّل عن طريق الشراء لمن له السعة، والهبة والوقف والصدقة والزكاة، لمن فقد السعة يضمن للمستثمر قوة الشرائية في السوق حسب حاجته الاقتصادية في الانتاج والاستهلاك على حد السواء، والحصول على السلعة والخدمة. وهذا هو انطلاق عملية الضمان المشترك يعتمد على المصالح الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية لدي المصارف لتمويل الانتاج والاستهلاك معا، وما يحول المصارف إلى الشركاء الحقيقيين للمستثمرين، وتجانب كونها المؤسسات الوساطة المالية، تبيع الأموال وتضخم الفوائد فحسب. فبهذا يكون السوق شبكة متعددة القطاعات والدول تعتمد على الشراكة التبادلية للقدرات الاقتصادية لدى كل الأعضاء ليمنح للسوق قدرة التنموية المستدامة. فعقود الشراكة في شبكة السوق تعتمد على قاعدة "الغنم بالغرم" لتجعل الدخل في تقسيم الأرباح وليس في أخذ الفوائد المحرمة على القروض. ويتم كل هذا في رعاية الأسس الاستراتيجية المذكورة أعلاه، والتي بدورها تسهّل إعداد الاستراتيجية التنفيذية بآلية مراعات فقه الواقع والتوقع تعمل على أساس فقه الائتلاف بين ما هو الشرعي والعرفي في التوزيع، ويفرض التوازن في الانتاج والاستهلاك، حيث يجعل العرض منسجما مع الطلب بانسجام الانتاج مع الحاجات الأساسية للاستهلاك فيما يتعلق بالضروريات والحاجيات والتحسينات. وهذا لا يتم إلا بتقويم وتقدير الموارد الاقتصادية الأساسية للمنطقة انطلاقا من الموارد البشرية مرورا بالموارد المادية وانتهاء بالموارد المالية تعطي المنطقة مكانتها في الأسواق العالمية الاقتصادية والمالية. وهذا يتطلب توفير الأدوات والأساليب الاستثمارية والمصرفية الموافقة بين **"توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسييل الودائع مع قلة المخاطر"**[18].

التحديات

Challenges

يواجه مشروع سوق اقتصاد القدرات الإسلامية في المنطقة، العقبات والتحديات المتعددة تعيق من انجازه ومن أهم هذه العقبات ما يلى:

- نقص الكفاءات والكوادر المتخصصة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي؛
- عدم مبادرات الترافع للاقتصاد الإسلامي لدى الحكومات والمنظمات ورجال الأعمال؛
- عدم وفرة الغطاء القانوني الواسع؛
- عدم المصارف الإسلامية؛

[18] الكردي، أ. (20269) *المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي* بروكاست

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- عدم المصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية؛
- عدم غطاء نشاط البنك الإسلامي للتنمية الرائد في مجال الاقتصاد الإسلامي لحوائج السوق الأعمال الفردية والأهلية؛
- إهمال المنطقة من قبل مؤسسات الاقتصاد والتمويل الإسلامي في الدول العربية والإسلامية.

الفرص

Opportunities

لمشروع الاقتصاد القدرات الإسلامي في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب الأفريقي فرص يسهّل اتخاذها في تحقيق هذه الغاية النبيلة، منها:

- فطرة سليمة لسكان المنطقة في التعاون الاقتصادي والمعاملات المالية؛
- وفرة وتعدد القطاعات الاقتصادية ذات الطابع المتوافق مع خصائص الاقتصاد والتمويل الإسلامي؛
- وفرة وتعدد الموارد الطبيعية، والمادية الاقتصادية؛
- وجود الموارد الإنسانية ذات كفاءة الاستيعاب الاقتصاد الإسلامي؛
- وفرة ورخصة الأيدي العاملة في مجال الانتاج والتبديل؛
- وجود بعض قوانين الأعمال الأساسية تسمح بإنشاء الأسواق المشتركة؛
- إرادة الحكومات في التعامل مع الدول العربية والإسلامية ومؤسسات وأفرادها؛
- تشجيع الحكومات لرجال الأعمال والمستثمرين في الأسواق المشتركة.

التوصيات

Recommendations

إن مهمة التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في المنطقة عمل ممكن ويتطلب التخطيط التدريجي بأسلوب التحريضي يجمع الأفراد والمجتمعات والحكومات في سوق واحدة ذات المصالح المتعددة، تحميها الاقتصاد الإسلامي. وذلك بإعداد كوادر الاقتصاد الاسلامي في قطاعات الحكومية والأهلية يكون لها الأهلية لقيام بمرافعات لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد، وإقامة الدورات والمؤتمرات للعمل الإعلامي، وتنظيم أيام التأمل في البحث القانوني لإنشاء الأسواق المشتركة، وإنشاء المؤسسات المتخصصة في التمويل الإسلامي واقتصاده المحلي واستيراد المؤسسات الخارجية ذات الخبرة، و إنشاء الشبكة للأسواق الإسلامية يجد المؤسسات والأفراد والحكومات مصلحتها الاجتماعية والاقتصادية فيها، وطلب الاتفاقيات مع المؤسسات الإسلامية الدولية لتبادل التقني، والتمويلي وفقا للضوابط الشرعية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الخاتمة

قد توصلنا بهذه الدراسة إلى تنظير الاقتصاد والمالية الإسلامية، في تطبيقاتها التشاركية في مجتمعات محلية أفريقية مع اندماج أسلوب التعاون الاقتصادي المحلي. وذلك بتوافق بين فكر وتطبيق في سوق الاقتصاد الإسلامي في ديار الأفريقية الغربية. وقد توصلنا إلى اقتراح آليات الاستراتيجية والتنفيذية المناسبة لتنظيم سوق الاقتصاد الإسلامي في الأفريقية الغربية، خاصة في دول أعضاء اتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب الأفريقي. وتطرقنا إلى قوانين المنطقة المتاحة لتطبيق الاقتصاد والمالية الإسلامية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المراجع

- Al-Kurdī, A. (n.d.). *Al-maṣārif al-Islāmiyyah wa-dawruhā fī taʿzīz al-qiṭāʿ al-maṣrifī* [Islamic banks and their role in strengthening the banking sector]. *(Complete publication details required.)*
- Chapra, M. U. (1992). *Islam and the economic challenge*. The Islamic Foundation.
- Essohamlon, S. (n.d.). *Capital minimal d'investissement pour tous (ReDeMaRes). (Publication details required.)*
- Essohamlon, S. (n.d.). *École de la solvabilité de l'économie sociale. (Publication details required.)*
- Kahf, M. (1999). *Al-iqtiṣād al-Islāmī: ʿIlman wa-niẓāman* [Islamic economics: Science and system]. Dār al-Fikr.
- Kahf, M. (2014). *Notes on Islamic economics: Theories and institutions*. CreateSpace Independent Publishing Platform.
- Kahf, M. (2014). *Notes on Islamic economics: Islamic finance and banking*. CreateSpace Independent Publishing Platform.
- Nābulsī, M. R. (n.d.). *Maqāṣid al-sharīʿah. (Complete publication details required.)*
- Oukpedjo, S. M. (2018). *Naẓariyyat al-qudrāt bayna fikriyyat al-tanẓīr wa-ʿamaliyyat al-taṭbīq* [Capability theory between theoretical conceptualization and practical application]. Dikini Publishing House.
- Oukpedjo, S. M. (n.d.). *Dawr al-tamwīl al-Islāmī wa-al-taʿāwun al-maḥallī fī al-tanmiyah* [The role of Islamic finance and local cooperation in development]. *(Complete publication details required.)*
- The Qur'an.
- The Sunnah (Prophetic traditions).

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved